وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأثنين، ٢٥ مارس ٢٠٢٤

مركز الرصد والتحليل | الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبار الطاقة

أسواق النفط تتطلع لاستعادة المكاسب.. وتوقعات بتقلص الإمدادات

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تفتتح أسواق النفط الخام في العالم اليوم الاثنين والمستثمرون يأملون استعادة المكاسب الأسبوعية التي فقدتها في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت، والتي اختتمت على انخفاض طفيف متأثرة باحتمال وقف إطلاق النار والتي تشير إلى انخفاض انقطاع الإمدادات في الشرق الأوسط، مما أضعفت معايير الخام ليغلق الخامان القياسيان برنت والأمريكي منخفضان عند 85.43 دولارا، و80.63 دولارا للبرميل على التوالي. ومع ذلك لاتزال أسعار النفط تتلقى دعماً من تصعيد الحرب في أوروبا الشرقية، إذ أدى الصراع الروسي الأوكراني إلى منع أسعار النفط من الانخفاض. إضافة إلى تقلص عدد منصات الحفر الأمريكية والتي خففت من انخفاض الأسعار. ولاحظت «الرياض» أن وقف إطلاق النار المحتمل في الشرق الأوسط يعني أن الخام قد يتحرك بحرية أكبر على مستوى العالم، مما يؤدي لتهدئة الأسعار، لكن انخفاض عدد منصات النفط الأمريكية وإمكانية تخفيف أسعار الفائدة الأمريكية ساعد في دعم الأسعار.

وانخفض عدد منصات النفط العاملة في الولايات المتحدة بمقدار منصة واحدة إلى 509 في الأسبوع المنتهي في 22 مارس، وانخفض بمقدار 84 على أساس سنوي، مما يشير إلى انخفاض العرض في المستقبل، على الرغم من أن التوقعات تشير إلى انتعاش نشاط المصافي لدعم الطلب في أشهر الصيف. وتؤدي رهانات العرض الأكثر صرامة إلى إبقاء أسعار النفط مرتفعة.

وظلت أسواق النفط مستقرة بالقرب من أعلى مستوياتها خلال أربعة أشهر التي شهدتها في وقت سابق من شهر مارس وسط توقعات بتقلص الإمدادات العالمية وتحسن الطلب. وانكمشت المخزونات الأمريكية بشكل غير متوقع في الأسبوع المنتهي في 15 مارس، في حين أشار كبار الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول إلى أنهم سيخفضون صادراتهم النفطية.

وذكرت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن مخزونات الخام في الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للنفط في العالم، انخفضت على غير المتوقع الأسبوع الماضي. وعلى الرغم من انخفاض مخزونات البنزين للأسبوع السابع، بانخفاض 3.3 ملايين برميل إلى 230.8 مليون، إلا أن إمدادات منتجات البنزين، وهي مؤشر للطلب على المنتج، انخفضت إلى أقل من 9 ملايين برميل للمرة الأولى في ثلاثة أسابيع، مما يشير إلى تباطؤ محتمل في الطلب على النفط الخام.

لكن شركة أف جي إي الاستشارية قالت إن البيانات الأسبوعية الأولية للنصف الأول من مارس والتي أظهرت انخفاض مخزونات النفط الخام والمنتجات الرئيسية البرية في مراكز النفط الرئيسية على مستوى العالم بنحو 12 مليون برميل، مقارنة بمتوسط السحب في الفترة من 2015 إلى 2019 البالغ 6 ملايين برميل، قد تكون صعودية للنفط.

كما أشارت الضربات التي شنتها أوكرانيا على مصافي الوقود الروسية إلى انخفاض إنتاج الوقود في البلاد. وكانت التوقعات بتقلص الإمدادات مصحوبة أيضًا بتحسن توقعات الطلب، خاصة في مواجهة اقتصاد أمريكي أقوى، والانتعاش المحتمل في الصين. وأظهرت بيانات مؤشر مديري المشتريات يوم الخميس أن نشاط الصناعات التحويلية في الولايات المتحدة نما أكثر من المتوقع في مارس، في حين ظلت الخدمات في توسع.

كما ساهم ارتفاع الدولار الأمريكي الذي حقق مكاسب واسعة النطاق للأسبوع الثاني بعد أن أدى التخفيض المفاجئ لسعر الفائدة من قبل البنك الوطني السويسري يوم الخميس إلى تعزيز معنويات المخاطرة العالمية. ويزيد ارتفاع الدولار من تكلفة النفط بالنسبة للمستثمرين الذين يحملون عملات أخرى، مما يضعف الطلب.

ارتفعت أسعار خامات النفط المتوسطة الحموضة المنتجة في خليج المكسيك الأمريكي، وأبرزها خام مارس، بعد أن كرر مسؤولو الطاقة الأمريكيون خططهم لمواصلة تجديد براميل الاحتياطي الاستراتيجي خلال أشهر الصيف، حيث يتم تداول خام مارس الآن بعلاوة 0.90 دولار للبرميل إلى خام غرب تكساس الوسيط.

في وقت، قد تواجه الخطط المعلنة لإدارة بايدن لمواصلة شراء النفط، طالما بقي النفط عند 79 دولارًا للبرميل أو أقل، صعوبات حيث ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط للشهر الأول إلى ما يزيد عن 83 دولارًا للبرميل هذا الأسبوع. ودعا الإصدار الأخير من وزارة الطاقة الأمريكية إلى تسليم العطاءات في شهري أغسطس وسبتمبر بقيمة 3 ملايين برميل، واستهدفت على وجه التحديد موقع التخزين بايو شوكتو الذي تم تجديده مؤخرًا في لويزيانا.

واعتبارًا من منتصف شهر مارس، اشترت وزارة الطاقة ما مجموعه 29.61 مليون برميل من النفط الخام، تذهب جميعها إلى موقع بيج هيل لاحتياطي البترول الاستراتيجي، بمتوسط سعر 76.57 دولارًا للبرميل، أي ما يعادل 16 % من الـ 180 مليون برميل التي صدرت في ذلك الوقت.

وفي محركات السوق، أطلقت شركة النفط الوطنية الأرجنتينية مناقصة للأعمال الهندسية في محطة تصدير الغاز الطبيعي المسال العائمة المقترحة التي تعتزم بناءها جنبا إلى جنب مع بتروناس، وهي خطوة أولى نحو شحن إنتاج الغاز الصخري في الخارج.

من جهتها تريد شركة النفط الإيطالية، إيني فصل وحدات منفصلة متخصصة في احتجاز الكربون والمواد الكيميائية الحيوية، وتتطلع إما إلى جذب المستثمرين أو إدراجها في البورصة. فيما أعلنت شركة الطاقة الفرنسية الكبرى، توتال إينرجيز أنها ستتوسع في مجال الصخر الزيتي في الولايات المتحدة من خلال الاستحواذ على شركة إيجل فورد، متطلعة إلى التكامل بين الغاز الطبيعي المسال ومواقع المنبع.

وتواصل أسعار النفط زحفها التدريجي نحو الأعلى، حيث شهد هذا الأسبوع زخمًا إضافيًا قادمًا من ضربات الطائرات بدون طيار الأوكرانية على المصافي الروسية بالإضافة إلى موافقة السعودية والعراق، العضوين الرئيسيين في أوبك +، على تصدير كميات أقل من النفط الخام خلال الأشهر المقبلة. وستنتج المملكة العربية السعودية كميات أقل مع زيادة عمليات التكرير المحلية، وسيخفض العراق صادراته بعد عدة أشهر من عدم الامتثال لالتزامات أوبك +. ومع تحسن التوقعات بشأن الطلب الصيني في فصل الصيف، لم يعد سعر 90 دولارًا للبرميل أمرًا بعيدًا.

ستقوم الولايات المتحدة بتجديد مخزونات الأداء الخاصة بحلول نهاية العام. وعلى الرغم من الوتيرة الحالية لشراء 3 ملايين برميل كل شهر، تعهدت وزيرة الطاقة الأمريكية جينيفر جرانهولم أنه في نهاية هذا العام، ستكون مخزونات الخام الاستراتيجية الأمريكية عند المستوى السابق أو تتجاوزه قبل إطلاق 180 مليون برميل في عام 2022.

من جهتها حذرت أرامكو السعودية من ذروة الطلب على النفط، إذ قال أمين الناصر، الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو السعودية، إن الطلب العالمي على النفط لن يصل إلى ذروته لبعض الوقت، ويجب على صناع السياسات في جميع أنحاء العالم التخلي عن «خيال التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري»، متوقعًا أن يصل الطلب إلى مستوى مرتفع جديد يبلغ 104 ملايين برميل يوميًا في عام 2024.

وفي العراق، وبعد أن أنتج أكثر بكثير من حصته الإنتاجية البالغة 4 ملايين برميل يومياً، تعهدت البلاد بخفض صادراتها من النفط الخام إلى 3.3 ملايين برميل يومياً في الأشهر المقبلة للتعويض عن الإنتاج الزائد.

وفي مواجهة الجفاف للسنة الرابعة على التوالي، بدأت حكومة ألبرتا مفاوضات لتقاسم المياه بين أصحاب التراخيص، الأمر الذي قد يؤثر على إنتاج النفط لأن موارد المياه الشحيحة ستحد من عمليات الحفر.

ورفعت ثلاث مجموعات يمينية أمريكية دعوى قضائية ضد إدارة بايدن هذا الأسبوع بسبب موافقتها على مشروع طاقة الرياح البحرية الساحلية التابع لشركة دومينيون للطاقة، قائلين إنه يجب إيقافه في انتظار تحليل جديد للمخاطر البيئية التي تتعرض لها الحيتان.

وفي الصين، انخفض إنتاج البلاد من الفحم الحراري للمرة الأولى منذ سنوات، بانخفاض 4.2 % عن العام السابق ليصل إلى 705 ملايين طن في الفترة من يناير إلى فبراير مجتمعين، مع إعاقة فحوصات سلامة المناجم للإنتاج بينما يستمر توليد الطاقة التي تعمل بالفحم في الارتفاع.

وفي كولومبيا، وبعد أن ألغت الحكومة دعم البنزين، ارتفع سعر الوقود إلى 3.75 دولارات للغالون هذا الشهر، مما دفع الآلاف من المالكين إلى تعديل سياراتهم لتعمل بالغاز الطبيعي مع ارتفاع التحويلات بالفعل بنسبة 63 ٪ في العام الماضي وتسارعها أكثر في عام 2024.

من جهتها، قالت أكبر شركة مصنعة للطاقة الشمسية في العالم، لونجي جرين تكنولوجي، إنها ستسرح حوالي 5 % من موظفيها وسط تقلص الهوامش وقدرة الإنتاج العالمية الفائضة، ومع ذلك، لن تقوم بتسريح 30 % من قوتها العاملة كما ترددت شائعات.

وفي فنزويلا، وقعت وزارة البترول الفنزويلية اتفاقا مع هيئة المسح الزلزالي في المملكة المتحدة لتغطية المياه البحرية للبلاد، وذلك باستخدام فترة الراحة المؤقتة في العقوبات الأمريكية لتمهيد الطريق لجولة تراخيص بحرية موجهة نحو حقول الغاز.

وفي مواجهة معارضة إدارة بايدن للاستحواذ المقترح بقيمة 15 مليار دولار على شركة الصلب الأمريكية من قبل شركة نيبون ستيل اليابانية، تعهدت المجموعة اليابانية بنقل مقرها الرئيسي في الولايات المتحدة إلى بيتسبرغ إذا تمت الصفقة.

وأعلنت شركة النفط الأمريكية الكبرى إكسون موبيل عن اكتشاف آخر للنفط والغاز في منطقة ستابروك البحرية الغنية في غيانا، حيث واجه بئر بلوفين الذي تم حفره مؤخرًا 197 قدمًا من الحجر الرملي المحتوي على الهيدروكربون في 4244 قدمًا من الماء.

وتعتزم روسيا الدفاع عن منشآتها النفطية والغازية بأنظمة صاروخية مثل سلاح بانتسير المضاد للطائرات، حيث أدت الموجة الأخيرة من هجمات الطائرات بدون طيار الأوكرانية إلى إيقاف إجمالي طاقة التكرير المغلقة إلى 370 ألف برميل في اليوم.

وفي ألمانيا، وقعت شركة سيفي التجارية الألمانية التي تسيطر عليها الدولة، والمعروفة سابقًا باسم غازبروم ألمانيا، اتفاقًا مدته 15 عامًا مع شركة النفط الوطنية الإماراتية، أدنوك، ستقوم بموجبه بتوريد مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنويًا إلى ألمانيا لمدة 15 عامًا بدءًا من عام 2028.

كما أعرب الرؤساء التنفيذيين من شركات مثل إكسون موبيل وشيفرون وتوتال عن قلقهم بشأن سرعة التحول والحاجة إلى مواصلة الاستثمار في النفط. وفي الآونة الأخيرة، تحدت منظمة أوبك وكالة الطاقة الدولية بشأن توقعاتها ودفاعها عن تحول الطاقة، واتهم الأمين العام لمنظمة أوبك هيثم الغيص في نوفمبر الماضي وكالة الطاقة الدولية بتشويه سمعة منتجي النفط والغاز من خلال تحليلاتها.

تراجع واردات الهند النفطية وسط توترات البحر الأحمر
الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي
الرياض

قفزت مخزونات المنتجات النفطية في ميناء الفجيرة الإماراتي بنسبة 10 ٪ إلى أعلى مستوى لها منذ ثمانية أشهر في الأسبوع المنتهي في 18 مارس، مع تباطؤ الطلب الإقليمي على بعض المنتجات عادةً خلال شهر رمضان، وفقًا لمنطقة صناعة النفط في الفجيرة والبيانات التاريخية.

وأظهرت بيانات منطقة الفجيرة لصناعة النفط المنشورة في 20 مارس أن إجمالي المخزونات ارتفع إلى 20.049 مليون برميل حتى 18 مارس، وهو أعلى مستوى منذ 10 يوليو. وزادت المخزونات بنسبة 16 % منذ نهاية عام 2023. وارتفعت مخزونات نواتج التقطير الثقيلة المستخدمة كوقود لتوليد الطاقة والشحن 11 % لتصل إلى أعلى مستوى في ثلاثة أشهر عند 10.642 مليون برميل. وزادت نواتج التقطير الخفيفة مثل البنزين والنافثا 6.3 بالمئة إلى أعلى مستوى في أسبوعين عند 7.530 مليون برميل. وقفزت نواتج التقطير المتوسطة، بما في ذلك وقود الطائرات والديزل، بنسبة 25 % إلى 1.877 مليون برميل، وهو أعلى مستوى في أربعة أسابيع. وأظهرت البيانات التي جمعتها ستاندرد آند بورز جلوبال منذ عام 2017 أن المخزونات ارتفعت خلال ستة من فترات رمضان السبعة الماضية، وكان عام 2022 هو الاستثناء الوحيد عندما انتشر الوباء على نطاق واسع. وقال دونج وانج، كبير محللي أسواق النفط في الشرق الأوسط لدى ستاندرد آند بورز جلوبال: «سيتراجع الطلب على وقود الطائرات بالتأكيد خلال شهر رمضان، كما سينخفض الطلب على البنزين قليلا». وأضاف وانغ «سيرتفع هذان النوعان في نهاية شهر رمضان خلال عطلة العيد، ولن يتأثر زيت الغاز وزيت الوقود بشكل كبير».

وتشهد مصافي التكرير في الشرق الأوسط عمليات معالجة خام قياسية، تجاوزت 9 ملايين برميل يوميًا لأول مرة في الربع الأول. وتشير التقديرات إلى أن مصافي الشرق الأوسط ستقوم بمعالجة ما متوسطه 9.056 ملايين برميل يوميًا من الخام والمواد الأولية الأخرى في الربع الأول، ارتفاعًا من 8.88 ملايين برميل يوميًا في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2023. ويقدر إنتاج المصافي للربع الأول بنحو 8.86 ملايين برميل يوميًا.

وارتفعت صادرات المنتجات باستثناء زيت الوقود إلى 4.988 ملايين برميل في الأسبوع الذي بدأ في 11 مارس من 3.661 ملايين برميل في الأسبوع السابق. ووصلت شحنات زيت الوقود في الأسبوع الأخير إلى 831 ألف برميل - مقسمة بين جيبوتي وباكستان - مقارنة بـ 446 ألف برميل في الأسبوع السابق.

وحتى الآن منذ نهاية عام 2023، ارتفعت مخزونات نواتج التقطير الخفيفة بنسبة 61 %، وزادت مخزونات نواتج التقطير الثقيلة بنسبة 4.9 %، وانخفضت مخزونات نواتج التقطير المتوسطة بنسبة 25 %. وقال تجار محليون إنه من المتوقع أن تؤثر المخزونات الوفيرة في قطاعي زيت الوقود المنخفض والعالي الكبريت حول ميناء الفجيرة على علاوات المصب على المدى القريب.

علاوة على ذلك، أدى الطلب الأقل حجمًا على زيت الوقود منخفض الكبريت في الأسواق النهائية إلى تباطؤ عمليات سحب المخزون أيضًا، مقارنة بالطلب الأكثر ثباتًا في وقت سابق من شهر مارس، والذي أدى في السابق إلى تشديد توافر الصنادل لجداول التزود بالوقود الفوري، وفقًا لموردي الوقود.

وقال أحد مورّدي المخابئ في الفجيرة يوم 20 مارس: «كان الطلب على زيت الوقود منخفض الكبريت جيدًا، لكنه أصبح أكثر هدوءًا في الأيام القليلة الماضية. لذلك، يظل التزود بالوقود في تواريخ لاحقة أمر لا بأس به، لكن بعض اللاعبين ما زالوا متشددين بشأن السرعة».

وانخفضت قيمة الوقود البحري ذو النسبة 0.5 ٪ من الكبريت الذي تم تسليمه من بلاتس الفجيرة على الوقود البحري القياسي في سنغافورة على ظهر سفينة إلى أدنى مستوى لها في ثلاثة أسابيع تقريبا عند 13.42 دولارا للطن المتري في 19 مارس، بانخفاض 1.11 دولار للطن المتري في اليوم، حسبما أظهرت بيانات ستاندرد آند بي جلوبال.

وفي سوق زيت الوقود مرتفع الكبريت، قال التجار إن المخزونات المرتفعة حدت من أي ارتفاع كبير في علاوة التأمين المسلمة، على الرغم من الطلب الفوري المناسب وحجم ترشيحات العقود محددة المدة. وكان بعض البائعين أيضًا يعرضون بفارغ الصبر الكثير من المواعيد المبكرة للتزود بالوقود لملء الفترات الزمنية السريعة، وسط جداول زمنية صحية للمراكب خلال مهلة زمنية تتراوح من يومين إلى ستة أيام، وفقًا للتجار. وقال تاجر مقيم في الفجيرة في 20 مارس: «تم إنهاء الأعمال المتراكمة وواجهت العديد من السفن تأخيرات بسبب مشاكل الطقس السيئ. ومثل هذه التأخيرات يمكن أن تؤدي إلى تباطؤ الطلب على الوقود هنا»، مشيرًا إلى أن عمليات التزويد بالوقود واجهت اضطرابات متقطعة في وقت سابق من فبراير والنصف الأول من مارس بسبب أحداث الطقس العاصف. وانخفضت بضائع الخليج العربي إلى متوسط 17.66 دولارًا للطن المتري في الفترة من 1 إلى 19 مارس، أي أقل من 22.99 دولارًا للطن المتري طوال شهر فبراير. وفي موانئ أخرى، تراجعت واردات الهند من النفط الخام في فبراير وانخفضت 6.6 بالمئة على أساس سنوي، إذ دفعت التوترات على طريق البحر الأحمر والعقوبات الجديدة على النفط الروسي ووفرة الواردات في يناير شركات التكرير إلى تبني نهج حذر. وأظهرت بيانات خلية التخطيط والتحليل البترولي أن واردات فبراير انخفضت إلى 18.02 مليون طن متري (4.5 ملايين برميل يوميا) في فبراير، وهو ما يقل بنحو 16.8 ٪ عن الشهر السابق.

وقال هيمي سريفاستافا، محلل الأبحاث الرئيسي في ستاندرد آند بي جلوبال: «انخفضت واردات النفط الخام في فبراير بسبب زيادة الصيانة وربما المزيد من أحجام الواردات الممتدة من يناير». وأدت الصيانة المخطط لها في مصافي مومباي وكوتشي إلى انخفاض المعالجة، مما أدى بدوره إلى انخفاض واردات النفط الخام في فبراير. علاوة على ذلك، أعلنت مصفاة المنطقة الاقتصادية الخاصة التابعة لشركة ريلاينس أيضًا عن انخفاض إنتاجيتها بسبب إغلاق وحداتها الثانوية خلال الفترة من يناير إلى فبراير. وأضافت أنه بشكل عام، كانت القدرة المعطل في فبراير أعلى على أساس سنوي بنحو 100 ألف إلى 120 ألف برميل يوميًا. وأرجع بعض المحللين انخفاض واردات فبراير إلى وفرة المخزون في يناير، وهو الشهر الذي قامت فيه المصافي بتخزين البضائع لتلبية الطلب المحلي وكذلك الاستفادة من ارتفاع الطلب على المنتجات المكررة في أسواق التصدير. وأضافوا أن ارتفاع أسعار النفط الخام بسبب الاضطرابات في منطقة البحر الأحمر والعقوبات الجديدة على مبيعات النفط الروسية في السوق العالمية جعل بعض شركات التكرير حذرة أثناء التخطيط لحجم الواردات في فبراير.

ولا تزال روسيا المورد الرئيسي للهند، حيث تساهم بأكثر من 35 ٪ من إجمالي واردات الهند من النفط الخام. وتباطأت شهية الهند للخام الروسي في الربع الرابع من عام 2023 مقارنة بالنصف الأول من عام 2023، لكن الواردات الروسية تكتسب زخمًا في الربع الأول من عام 2024. ومن المتوقع أن تستورد الهند حوالي 2 مليون برميل يوميًا من النفط الخام من روسيا في مارس. وقال سوميت ريتوليا، محلل اقتصاديات مصافي التكرير في ستاندرد آند بورز جلوبال: «لاحظت المصافي الهندية، التي اعتادت على الاستحواذ على سوكول بمعدل 150.000 - 160.000 برميل في اليوم، غيابًا ملحوظًا لواردات سوكول في الأشهر الأخيرة. ويُعزى ذلك إلى مشكلات في الدفع، بينما انتظرت العديد من الخزانات تفريغها لأكثر من 10 إلى 15 يومًا. وأضاف «كانت التحديات المرتبطة بواردات خام سوكول مرتبطة بالعقوبات الغربية والقضايا المتعلقة بالدفع في الشهر الماضي. ومن المهم ملاحظة أن مشكلة الدفع تبدو مؤقتة ومن غير المتوقع أن تؤثر على الشحنات المستقبلية من روسيا». وارتفع إجمالي واردات الهند من النفط الخام بنسبة 2.4 % على أساس سنوي إلى 233.38 مليون طن متري (4.7 ملايين برميل يوميا) في عام 2023، وتستورد البلاد حوالي 85 % من احتياجاتها من النفط الخام. وأظهرت البيانات أن صادرات الهند من المنتجات النفطية المكررة ارتفعت بنسبة 14.8 % على أساس سنوي إلى 5.8 ملايين طن متري (1.57 مليون برميل يوميا) في فبراير، وارتفعت صادرات المنتجات النفطية بنسبة 20.1 % على أساس شهري وسط ارتفاع الطلب من الأسواق الخارجية. وقال سوميت بوخارنا نائب رئيس شركة كوتاك للأوراق المالية المحدودة: «ترجع الزيادة في صادرات المنتجات النفطية في فبراير بشكل أساسي إلى زيادة الشحنات الخارجية لوقود توربينات الطيران والديزل وزيوت التشحيم وزيت الوقود، وكان ارتفاع الصادرات مدفوعًا بالطلب القوي على المنتجات وتحسين فروق أسعار المنتجات». وصدرت شركات التكرير الهندية 2.40 مليون طن متري، أو 616.295 برميلًا يوميًا، من زيت الغاز في فبراير، بزيادة 18.64 % على أساس شهري و11.53 % على أساس سنوي. وأظهرت البيانات أن التدفقات الخارجة من وقود الطائرات المشترك / الكيروسين ارتفعت بنسبة 12.1 % على أساس شهري و25.35 % على أساس سنوي إلى 816 ألف طن متري، أو 222290 برميلًا يوميًا.

كما تلقت صادرات زيت الغاز الدعم من تراجع الطلب المحلي بسبب الظروف الجوية غير المواتية، التي أعاقت أنشطة النقل البري والتصنيع خلال شهر فبراير. وزادت صادرات نواتج التقطير الخفيفة بنسبة 20.27 % على أساس شهري لكنها انخفضت بنسبة 5.48 % على أساس سنوي إلى 1.738 مليون طن متري في فبراير، مع ارتفاع تدفقات البنزين بنسبة 28.95 % على أساس شهري، متجاوزة زيادة بنسبة 2.74 % على أساس شهري في صادرات النافثا، وارتفعت صادرات الهند من المنتجات النفطية المكررة بنسبة 0.2 % على أساس سنوي إلى 62.2 مليون طن متري سنويًا في عام 2023، حيث ساعد الطلب الأوروبي القوي على زيادة الأحجام.

توجه لخفض إنتاج السيارات الكهربائية التي تعمل بالبطارية في أميركا

الرياض

أصدرت وكالة حماية البيئة الأميركية قواعدها النهائية لانبعاثات العوادم للمركبات الخفيفة والمتوسطة التي تغطي سنوات الطراز 2027 - 2032 في 20 مارس، وكشفت النقاب عن معايير أكثر تساهلاً من المعايير المقترحة بعد أشهر من الضغط المكثف من قبل مجموعات صناعة السيارات والعمالة والوقود. والقاعدة النهائية، التي قالت وكالة حماية البيئة إنها ستساعد في معالجة تغير المناخ عن طريق الحد بشكل كبير من الغازات الدفيئة وتلوث الهواء، ستسمح لشركات صناعة السيارات بإنتاج عدد أقل من السيارات الكهربائية التي تعمل بالبطارية - ودمج المزيد من المركبات الهجينة - لتظل متوافقة. وقال مسؤول في وكالة حماية البيئة الأميركية: «لقد تلقينا ما اعتقدنا أنها معلومات مقنعة من مصنعي المعدات الأصلية، ومن التجار ومن العمال، تشير إلى أن القاعدة ستكون أكثر استدامة إذا قدمنا لمصنعي المعدات الأصلية والسوق مهلة أطول قليلاً».

وتشير توقعات وكالة حماية البيئة الجديدة التي تم إصدارها جنبًا إلى جنب مع القاعدة النهائية أن شركات صناعة السيارات «قد تختار» إنتاج سيارات كهربائية بنسبة 30 % إلى 56 % من مبيعات المركبات الخفيفة الجديدة و20 % إلى 32 % من مبيعات المركبات المتوسطة الخدمة من عام 2030 إلى عام 2032. وتعمل القاعدة أيضًا على إبطاء الوتيرة المقترحة لتخفيضات الانبعاثات المتوقعة في الأعوام 2027 و2028 و2029 قبل أن تتسارع بشكل حاد في السنوات الثلاث الأخيرة من القاعدة.

توقعت متطلبات الانبعاثات الأكثر صرامة في الاقتراح الأولي أن تقوم شركات صناعة السيارات بتخصيص 67 ٪ من مبيعات السيارات الجديدة للمركبات الكهربائية بحلول عام 2032، وهو معيار سخرت منه بشدة مجموعات الوقود والمزارعون وأكبر جمعية لتجار السيارات في البلاد باعتباره أقرب إلى «تفويض المركبات الكهربائية» أو حظر صريح على محركات الاحتراق الداخلي. كما أعربت نقابة عمال السيارات المتحدة، التي أيدت الرئيس جو بايدن، عن مخاوفها من أن دفع السيارات الكهربائية بسرعة كبيرة قد يضر بالوظائف النقابية لأنواع معينة من العمال. وقال شون فاين رئيس يو إيه دبليو في مقابلة أجريت معه في نوفمبر: «لم أعارض أبدًا انتقال السيارات الكهربائية، بل نريد فقط أن يكون انتقالا عادلا». وشددت وكالة حماية البيئة على أن القاعدة «محايدة من الناحية التكنولوجية»، وأن الشركات المصنعة لديها خيار تقليل الانبعاثات من خلال نشر مزيج من تقنيات التحكم في الانبعاثات مثل السيارات الكهربائية الهجينة، والمركبات الهجينة الموصولة بالكهرباء، ومركبات البنزين الأنظف إلى جانب المركبات الكهربائية.

واقترح أحد كبار المسؤولين في الإدارة أن القاعدة النهائية يمكن أن تشمل ما يصل إلى 13 % من إنتاج السيارات الجديدة المخصصة للسيارات الكهربائية الهجينة، مما يسمح للوكالة بالوصول إلى نفس الهدف المحسوب لخفض الانبعاثات بحلول عام 2032 وأقوى معيار على الإطلاق حتى مع وجود عدد أقل من السيارات الكهربائية التي تعمل بالبطاريات على الطريق.

وعلى وجه التحديد، تحافظ القاعدة الجديدة لوكالة حماية البيئة الخاصة بالمركبات الخفيفة على متطلبات الاقتراح للمصنعين بخفض متوسط انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لأساطيل سيارات الركاب الخاصة بهم من 152 جرامًا لكل ميل في طراز العام 2026 إلى 73 جرامًا لكل ميل من ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2032.

ولكن بموجب في الجدول الزمني الأكثر مرونة، سيتم تحديد متوسط معايير انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للسيارات على مستوى الأسطول عند 139 جم / ميل في عام 2027، و125 جم / ميل في عام 2028، و112 جم / ميل في عام 2029، و99 جم/ميل في عام 2030، و86 جم / ميل في عام 2031.

وعند الأخذ في الاعتبار الشاحنات الخفيفة إلى جانب سيارات الركاب، تتوقع المعايير هدفًا متوسطًا على مستوى الصناعة لأسطول المهام الخفيفة يبلغ 85 جم / ميل من ثاني أكسيد الكربون في عام 2032، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 50 ٪ تقريبًا في الانبعاثات اعتبارًا من عام 2026.

وبالنسبة للمركبات المتوسطة التي تشمل شاحنات صغيرة كاملة الحجم، وشاحنات صغيرة الحجم وشاحنات نقل البضائع، فإن القاعدة ستخفض الانبعاثات بنسبة 44 ٪ من مستويات عام 2026 إلى 274 جرامًا لكل ميل من ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2032.

وقدرت وكالة حماية البيئة أن المعايير الجديدة ستضيف ما متوسطه 1200 دولار إلى تكاليف المركبات الخفيفة الجديدة و1400 دولار إلى تكاليف المركبات المتوسطة بحلول عام 2032. لكن الوكالة قالت إن تكاليف الامتثال الإضافية هذه لن يتحملها المستهلكون بالضرورة بسبب الدولة وحوافز الشراء الفيدرالية، مثل الإعفاء الضريبي الذي يصل إلى 7500 دولار للسيارات الكهربائية الهجينة والبطارية بموجب قانون الحد من التضخم.

ومن المتوقع أيضًا أن يرى المستهلكون 99 مليار دولار من الفوائد الصافية من القاعدة حتى عام 2055، بما في ذلك توفير ما يقرب من 16 مليار دولار من تكاليف الصيانة والإصلاح السنوية المخفضة و46 مليار دولار من تكاليف الوقود السنوية المخفضة حتى عام 2055. وبمجرد الانتهاء من تطبيق المعايير بشكل كامل في عام 2019، قالت وكالة حماية البيئة إن ذلك سيوفر للسائقين ما متوسطه 6000 دولار على مدى عمر السيارة الجديدة.

وتتوقع وكالة حماية البيئة أيضًا تخفيضات في ثاني أكسيد الكربون بمقدار 7.2 مليارات طن متري حتى عام 2055، أي ما يعادل أربعة أضعاف إجمالي انبعاثات قطاع النقل في عام 2021. وتوقع مسؤول كبير في الإدارة أن تؤدي القاعدة إلى تقليل الطلب على النفط الأمريكي بمقدار 14 مليار جالون حتى عام 2055.

إلى ذلك، قال باحثون إن إمدادات النفط الخام ستنخفض بسرعة دون مزيد من الاستثمار، مشيرين إلى أن التقارير عن «ذروة الطلب على النفط» مبالغ فيها. وبحلول عام 2050، تتوقع مجموعة الخدمات المالية، مورنينج ستار، أن ينخفض الطلب على النفط إلى 88 مليون برميل يوميًا، من 99 مليونًا في عام 2019، بانخفاض قدره 11 ٪ تقريبًا.

وقالت بدون الاستثمار الكافي في هذا القطاع، يمكن أن يصبح العرض والديناميكيات غير متوازنة بشدة. وكتب فريق مورنينج ستار: «هذا انخفاض أقل مما قد يتوقعه البعض». «نحن متفائلون بشأن اعتماد السيارات الكهربائية، الأمر الذي سيخفض الطلب على وقود الطرق، ولكن لا يمكن كهربة كل عنصر من عناصر الطلب على النفط».

وتستند الأرقام إلى توقعات مورنينج ستار بأن تمثل السيارات الكهربائية 57 % من جميع المركبات بحلول عام 2050، واعتماد المركبات الكهربائية لنقل البضائع بالشاحنات. ومع ذلك، فمن الجدير بالذكر أن الشركة لا تتوقع اعتمادًا واسع النطاق للوقود البديل للسفن والطائرات، نظرًا لارتفاع أسعارها.

وفي سياق منفصل، ارتفعت الأسعار الفورية الأوروبية للبيوتانول وخلات البوتيل إلى أعلى مستوى لها منذ عامين تقريبًا وسط قلة العرض بشكل خاص في السوق الفورية. وقيمت بلاتس سعر خلات البوتيل تسليم شمال غرب أوروبا بزيادة 500 يورو / طن متري أسبوعيًا على أساس أسبوعي عند 2,200 يورو / طن متري في 12 مارس، وهو سعر شوهد آخر مرة في 31 مايو 2022.

في حين تم تقييم البيوتانول عند 2000 يورو / طن متري في 14 مارس، أعلى سعر له منذ 16 يونيو 2022. وأعلنت شركة كيميائيات رئيسة حالة القوة القاهرة على إنتاج البيوتانول في أوبرهاوزن وخلات البوتيل في مارل بألمانيا، في 4 مارس، مما أدى إلى تفاقم السوق الضيقة بالفعل. وكان رد فعل السوق فوريا، مع ارتفاع أسعار البيوتانول وخلق تأثير غير مباشر على أسعار خلات البوتيل. ويتوقع اللاعبون في السوق استمرار ظروف العرض الضيقة خلال شهر أبريل، وسط انتعاش موسمي في الطلب على الطلاء من المتوقع أن يستمر حتى يونيو، مما قد يخلق المزيد من الظروف الصعبة إذا ظلت الأسواق قصيرة حتى ذلك الحين. وحول توقعات الصلب المدلفن المسطح تظل غير مؤكدة وسط زيادات المطاحن وانقطاع الصيانة المخطط لها. ونظرًا لأن المطاحن المحلية في الولايات المتحدة تخضع لانقطاعات صيانة مخطط لها في الفترة من مارس إلى يونيو، فإن التوقعات بشأن الأسعار لا تزال غير مؤكدة بعد الارتفاعات المتعددة التي فرضتها المطاحن على اللفائف المدرفلة الساخنة بينما كانت تقارير الطلب ثابتة إلى منخفضة.

وسيؤدي انقطاع التيار الكهربائي إلى إخراج ما يقرب من 371,290 طنًا من السعة المقدرة من السوق، وتمثل المطاحن التي تتعرض لهذه الانقطاعات إنتاجًا يزيد قليلاً عن 22.35 مليون طن سنويًا. وعلى الرغم من أن المشاركين في السوق قد يوقفون انخفاض الأسعار الفورية، فإن المشاركين في السوق غير متأكدين بشأن ما إذا كانت مستويات الطلب كافية لدعم ارتفاع الأسعار المعلن عنه مؤخرًا من كبرى شركات صناعة الصلب المحلية، مما يشير إلى ركود طلب المستخدم النهائي.

ومع ذلك، يواصل المشاركون في السوق تقديم عروض الاستيراد للربع الثاني وبدؤوا يشعرون بأن أسعار الخردة يمكن أن تستقر ثم تبدأ في الارتفاع مرة أخرى، مما قد يؤدي إلى وضع المطاحن المحلية بشكل أفضل للحصول على المزيد من الطلبيات.

أمين أوبك : النفط عصب الحياة والدعوات المنادية للتخلي عنه غير واقعية الاقتصادية

قال هيثم الغيص الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إن الدعوات التي تنادي بالتخلي عن النفط «مغلوطة وغير واقعية»، مؤكدا أن النفط يعد بلا مبالغة عصب الحياة الحديثة إذ يشكل نحو 31 % من مزيج الطاقة العالمي.

وتوقع الغيص في لقاء مع «كونا» اليوم الأحد، أن يستمر النفط في شغل دور مهم وحيوي في أسواق الطاقة العالمية لسنوات وعقود مقبلة قائلا إن «الاستغناء عنه ليس بالأمر السهل».

وأشار إلى الأهمية البالغة للنفط في حياة جميع البشر بلا استثناء إذ يستخدم النفط ومشتقاته في عديد من الأنشطة اليومية الحيوية التي يقوم بها الناس باختلاف أماكنهم وجنسياتهم ووظائفهم واهتماماتهم وأبرزها التنقل والسفر وتوليد الطاقة والصناعة وغيرها.

وأوضح أن عوامل وفرة النفط وسهولة استخراجه وتكريره ونقله ووجوده بأسعار معقولة بلورت الدور المهم للنفط منذ اكتشافه قبل عقود عدة «حتى أصبح عنصرا رئيسا يرتكز عليه الاقتصاد العالمي وأصبح جزءا لا يتجزأ من حياتنا اليومية نعتمد عليه لأن إمداداته مضمونة وإنتاجه مستمر».

وقال أمين عام أوبك «كثرت الأصوات في السنوات الأخيرة التي تنادي بالتخلي عن النفط بحجة الحفاظ على البيئة» محذرا من المخاطر الجسيمة التي من الممكن أن يعاني منها العالم إذا توقف إنتاج النفط أو تم وقف استخدامه.

وذكر أن التصدي للدعوات المطالبة بالتخلي عن النفط يأتي جزءا من الجهود التوعوية التي تقوم بها (أوبك) بشكل مستمر والتي تشمل أيضا إنتاج مواد مصورة ومنشورات بلغات مختلفة مثل الإنجليزية والعربية والألمانية والإسبانية والفرنسية والفارسية وغيرها بهدف رفع مستوى الوعي والإدراك في جميع أنحاء العالم حول أهمية النفط ومدى خطورة تلك المطالب والدعوات.

وعن أبرز القطاعات التي ستتأثر باختفاء النفط، قال إن التأثير سيمتد ليشمل وسائل النقل سواء كانت جوية أو بحرية أو برية ومركبات الطوارئ مثل سيارات الإسعاف وإنتاج الأغذية وتغليفها وتخزينها إضافة إلى الأدوية ومعدات المستشفيات والمستلزمات الطبية.

وأضاف أن التأثير السلبي لاختفاء النفط سيطول مصادر الطاقة المتجددة مثل صناعة توربينات الرياح وألواح الطاقة الشمسية لأن إنتاجها مرتبط بمنتجات نفطية وبطاريات أيونات الليثيوم للسيارات الكهربائية فضلا عن عدم إمكانية إنتاج مواد النظافة مثل الصابون ومعجون الأسنان.

وأكد الغيص أن اختفاء النفط ستكون له تداعيات كارثية مثل فقدان الملايين لوظائفهم وكبح جماح الإنتاج الصناعي في العالم والنمو الاقتصادي العالمي كما سيفاقم من أزمة فقر الطاقة في دول كثيرة حول العالم في وقت يفتقد فيه الملايين لأبسط الاحتياجات الكهربائية مثل الإضاءة.

وأضاف «يعاني تقريبا 2.3 مليار نسمة من عدم توفر المعدات والوقود الملائم للطبخ وهي كلها أمور مهمة في حياة الناس يوفرها النفط بوصفه مصدرا للطاقة».

ودعا إلى تشجيع الصناعة النفطية والاستثمار فيها وتطويرها مع الاهتمام بالمعايير البيئية مؤكدا أن هذه هي رسالة (أوبك) للعالم.

وأوضح أنه وفي خضم استمرار الدعوات التي تهدف إلى التخلي عن النفط فإن (أوبك) تقوم بشكل منتظم بشتى الجهود لدحر هذه «الحملات الخطرة» عبر تبنيها لنهج موضوعي عملي شامل لجميع الأطراف.

وبين أن المنظمة باتت تلاقي تأييدا واسعا لهذا الصوت الذي ينادي بالعقلانية لإيجاد حلول واقعية في وقت انتشرت فيه معلومات مغلوطة غير مبنية على أسس علمية حول هذه المسألة مشيرا في الصدد إلى انتشار تقارير حول التوقعات بالوصول إلى ذروة الطلب على النفط بحلول عام 2030 «وهي للأسف مبنية على أسس أيديولوجية» تدفع باتجاه التخلي عن النفط والغاز والوقود الأحفوري بشكل عام.

وأفاد بأنه عند النظر إلى المستقبل ودراسة التغيرات المتوقعة فإن (أوبك) ليست وحدها بل هناك عديد من التقارير المهمة الصادرة عن جهات استشارية عالمية في قطاع الطاقة تؤكد على استمرارية الدور المهم والمحوري للنفط في السنوات والعقود المقبلة نتيجة للنمو السكاني المتوقع أن يصل إلى 905 مليارات نسمة بحلول 2045 «وغالبية هذا النمو السكاني سيتركز في الدول النامية اقتصاديا».

وحجم الاقتصاد العالمي عن مستواه الحالي بحلول عام 2045 «وجميع هذه التطورات تؤكد أن العالم سيحتاج إلى جميع مصادر الطاقة المتوفرة إذ من المتوقع أن يرتفع الطلب على الطاقة بمقدار 23 % وسيصل الطلب العالمي على النفط إلى مستوى 116 مليون برميل يوميا بحلول عام 2045».

ولفت إلى أن هناك سيناريوا آخر في توقعات (أوبك) يفيد بأنه من الممكن أن يصل الطلب العالمي على النفط إلى مستوى 120 مليون برميل يوميا بحلول عام 2045 مؤكدا أنه يجب تأمين استثمارات كافية لتوفير هذه المستويات الهائلة للطلب على الطاقة والنفط.

وأضاف أنه لتأمين الإمدادات اللازمة من النفط يجب ضخ نحو 14 تريليون دولار أمريكي لاستثمارها في مختلف أنشطة الصناعة النفطية بحلول عام 2045 «وهذا الأمر يعزز من أمن الطاقة ويساعد أيضا في تطوير التقنيات المطلوبة لخفض الانبعاثات». وذكر الأمين العام لـ(أوبك) أن الدعوات المغلوطة وغير الواقعية التي تنادي بالتخلي عن النفط تسببت في حالة من الارتباك والذعر مضيفا «سمعنا توقعات خلال أزمة (كورونا) تفيد بأن الطلب العالمي على النفط وصل ذروته وأنه في الطريق إلى الانخفاض لا محالة». وتابع «نحن الآن في 2024 وتبين أن كل هذه التوقعات خاطئة إذ ما زال الطلب على النفط يرتفع سنويا ويحقق مستويات قياسية جديدة» مشددا في هذا الصدد على أهمية تعزيز الاستثمارات في الصناعة النفطية من أجل تأمين إمدادات الطاقة العالمية للمستقبل والأجيال القادمة.

وقال: إنه انطلاقا من مبدأ مسؤولية إمداد العالم بطاقة آمنة ونظيفة قامت الدول الأعضاء في (أوبك) بأخذ زمام المبادرة منذ سنوات عديدة عبر ضخ الاستثمارات في الصناعة النفطية وغيرها من قطاعات الطاقة المهمة مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الحديثة لخفض الانبعاثات حيث تؤمن دول المنظمة بأهمية ضمان أمن الطاقة العالمي وخفض الانبعاثات في آن واحد.

وأوضح أن (أوبك) من أوائل المنظمات الدولية التي حصلت على صفة مراقب في مؤتمر الأطراف (كوب) بعد التوصل إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي عام 1994 لافتا إلى مشاركة دول المنظمة بحرص كبير في المفاوضات المتعلقة بالتغيير المناخي منذ البداية نتيجة لإيمانها بأهمية الحفاظ على البيئة.

وذكر أن السعودية والإمارات أعلنتا في الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف (كوب 28) التي عقدت أخيرا في دبي، مبادرة مشتركة فريدة تهدف إلى خفض انبعاثات الكربون من النفط والغاز.

وأكد الغيص أن دول (أوبك) تمتلك موارد طبيعية هائلة ومتنوعة وخبرات متراكمة في قطاع النفط والطاقة وتتمتع بمكانة فريدة من نوعها داعيا إلى الاستفادة من قدراتها في تطوير حلول مبتكرة تهدف إلى خفض الانبعاثات وتوفير الطاقة بشكل مستدام وصديق للبيئة.

وأشار في هذا السياق إلى أن هذه الحلول تتضمن التقاط وتخزين واستخدام الكربون والاستخراج المعزز للنفط عبر استخدام ثاني أكسيد الكربون والالتقاط المباشر للكربون من الهواء وخفض الانبعاثات عبر تخفيف تركيز الكربون في جميع قطاعات الصناعة النفطية.

محللون دوليون: العالم لا يزال متعطشا للنفط رغم تنامي صناعة السيارات الكهربائية والطاقة المتجددة الاقتصادية

قال لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون: إن العالم يستهلك مزيدا من النفط أكثر من أي وقت مضى مع تجاوز الطلب التوقعات مرة أخرى هذا العام، مشيرين إلى وجود حالة من التعطش المستمر للنفط الخام، ما يزيد لهجة الثقة من جانب المنتجين، رغم الإنتاج المتصاعد للسيارات الكهربائية والطاقة المتجددة.

وهنا يقول روس كيندي العضو المنتدب لشركة «كيو إتش أيه» لخدمات الطاقة؛ إن آفاق سوق النفط الخام إيجابية للغاية، وهو ما أبرزه اجتماع وزراء الطاقة الأمريكي «سيراويك» في هيوستن، حيث يتوقع المنتجون ارتفاع الاستهلاك لأعوام عديدة مقبلة.

من جانبه، يقول دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة «تكنيك جروب» الدولية؛ إن التقلبات السعرية مستمرة مع ميل إلى الصعود، إثر الصراع المتصاعد بين روسيا وأوكرانيا، وأثره بشكل كبير في البنية التحتية للطاقة في كلا البلدين، وقد تسبب التصعيد الأخير في تعطيل شبكة الطاقة في البلاد.

وأشار إلى أن الهجمات أدت إلى تفاقم وضع الطاقة غير المستقر بالفعل في أوكرانيا وأثارت هذه الهجمات مخاوف بشأن احتمال انقطاع الإمدادات من كلا البلدين، الأمر الذي قد يزيد من تشديد سوق النفط العالمية المتوترة بالفعل.

بدروه، ذكر بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة؛ أن أسعار النفط تلقت دعما قويا نحو الارتفاع بعد أن قامت وكالة الطاقة الدولية بمراجعة تقديراتها للطلب العالمي على النفط في 2024، ويبدو أن التداعيات المحتملة للإضرابات الأخيرة تم احتواؤها مع استمرار مجموعة «أوبك» الأوسع في تقييد العرض.

السعودية تطلق أول برنامج عالمي لتأهيل العاملين في مجال الهيدروجين الأخضر

الاقتصادية

أطلقت السعودية برنامجا جديدا يستهدف تدريب السعوديين والسعوديات في مجال الطاقة المتجددة في شركات الهيدروجين الأخضر.

وأوضح لـ«الاقتصادية» طارق الشمراني الرئيس التنفيذي لأكاديمية الطاقة والمياه في مدينة رابغ، أن البرنامج الجديد يعتزم تدريب 50 إلى 100 متدرب ومتدربة في الشركات التي تنتج الهيدروجين الأخضر في مدينة نيوم والجبيل وغيرها من مدن السعودية، وذلك خلال نهاية هذا العام الجاري، ولمدة سنتين بدرجة دبلوم.

وأشار إلى أن الأكاديمية المعنية بالتدريب هي الوحيدة في العالم التي لديها هذا التخصص، حيث تم اعتماد هذا البرنامج من قبل المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، ومنظمة «سيتي آند جيلد» الدولية.

وبين الشمراني أنه ضمن استراتيجيات الأكاديمية المعتمدة رسميا من مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية و المتجددة، برنامج جديد للطاقة النووية موافق عليه من قبل المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

وأوضح أن مشاريع الطاقة النووية هي المستقبل، وفي حال توسع الشركات العاملة في المجال ستكون الأكاديمية مستعدة للتدريب وسيتم اعتماده محليا ودوليا، مضيفا «ستكون هناك اتفاقية استراتيجية لعدد كبير من المتدربين السعوديين خلال الفترة المقبلة مع شركة أكوا باور لمدة 5 سنوات في مجال الطاقة المتجددة وفي مجال الطاقة الغازية».

وذكر بأنه يتم حاليا التجهيز للتعاون مع صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» بخصوص دعم وتأهيل 1500 متدرب ومتدربة وسيتم التوقيع خلال الأشهر المقبلة، مؤكدا أنه تم التوقيع مع الصندوق لدعم 750 متدربا وتم الانتهاء منهم جميعا في 2023.

وأضاف: «سيتم تخريج 72 فتاة سعودية لأول مرة في مجال الطاقة المتجددة وتحلية المياه، حيث ستكون أول دفعة في مجال تحلية المياه خلال يونيو، بشراكه مع شركة انجي الفرنسية، فيما ستتخرج أول دفعة في مجال الطاقة المتجددة خلال 2025، بشراكة مع شركة أكوا باور».

وأشار إلى أن 50 % من الفتيات على رأس العمل كتدريب عملي في محطات الطاقة المتجددة ومحطات تحلية المياه ما بين الجبيل وينبع وسدير والشعيبة وفي معظم محطات السعودية.

هل ينجح الاتحاد الأوروبي في إزالة الكربون من صناعاته؟ اندبندنت

تعتبر آلية تعديل حدود الكربون التابعة للاتحاد الأوروبي (CBAM)أداة تستهدف وضع سعر عادل على الكربون المنبعث أثناء إنتاج السلع كثيفة الكربون التي تدخل الاتحاد الأوروبي

يمثل التغير المناخي مشكلة كبرى تحتاج إلى حلول عالية، خصوصاً مع ازدياد أخطار «تسرب الكربون» الناتجة من تراخي دول عدة خارج دول الاتحاد الأوروبي في مواجهة تغير المناخ بتطبيق سياسات مناخية أقل صرامة.

ويحدث تسرب الكربون عندما تنقل الشركات التابعة إلى الاتحاد الأوروبي الإنتاج كثيف الكربون إلى خارج التكتل لبلدان تطبق سياسات مناخية أقل صرامة من نظيرتها المطبقة داخل الاتحاد الأوروبي، أو عندما تستبدل منتجات الاتحاد الأوروبي بواردات أكثر كثافة للكربون.

وتعتبر آلية تعديل حدود الكربون التابعة للاتحاد الأوروبي (CBAM)أداة تستهدف وضع سعر عادل على الكربون المنبعث أثناء إنتاج السلع كثيفة الكربون التي تدخل الاتحاد الأوروبي، وتشجيع الإنتاج الصناعي الأنظف في البلدان خارج الاتحاد الأوروبي.

وأشار تقرير نشر على موقع «المفوضية الأوروبية» إلى أن الآلية الأوروبية ستضمن أن سعر الكربون للواردات يعادل سعر الكربون للإنتاج المحلي، وأن أهداف الاتحاد الأوروبي المناخية لا تقوض، إذ تأكد الآلية دفع ثمن انبعاثات الكربون في المنتجات المصنعة في الدول المصدرة الواردة قبل دخولها إلى دول الاتحاد الأوروبي، إذ صممت آلية «تعديل حدود الكربون» لتتوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية. إلى ذلك ستطبق آلية «تعديل حدود الكربون» التابعة للاتحاد الأوروبي في نظامها النهائي اعتباراً من عام 2026، بينما بدأت المرحلة الانتقالية الحالية العام الماضي وتنتهي عام 2026، ويتماشى الإدخال التدريجي لآلية تعديل حدود الكربون التابعة للاتحاد الأوروبي مع الإلغاء التدريجي لتخصيص البدلات المجانية، بموجب نظام تداول الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي (ETS)إلى دعم إزالة الكربون من صناعة الاتحاد الأوروبي.

المرحلة الانتقالية

ووفقاً لتقرير «المفوضية الأوروبية» فقد دخلت الآلية حيز التنفيذ مطلع أكتوبر (تشرين الأول) 2023 في مرحلة انتقالية بعد إبلاغ المستوردين، ويتيح التنفيذ التدرجي للآلية انتقالاً دقيقاً مناسباً للشركات سواء التابعة للاتحاد الأوروبي أو خارجه، وكذلك بالنسبة إلى السلطات العامة في بلدان الكتلة الأوروبية.

وستطبق الآلية في البداية على واردات بعض السلع المختارة كثيفة الكربون والمعرضة لخطر تسرب الكربون، وهي سلع الأسمنت والحديد والصلب والألومنيوم والأسمدة والكهرباء والهيدروجين.

وصممت آلية «تعديل حدود الكربون» لتلتقط بعد تطبيق المراحل كافة أكثر من 50 في المئة من الانبعاثات في قطاع الطاقة والصناعة التحويلية ومشغلي الطائرات، في حين تعتبر الفترة الانتقالية بمثابة فترة تجريبية وتعلمية لجميع أصحاب المصلحة من مستوردين ومنتجين وسلطات، وجمع المعلومات عن الانبعاثات المدمجة لتحسين المنهجية للفترة النهائية، وخلال تلك الفترة لن يتعين على مستوردي السلع الخاضعة لنطاق القواعد الجديدة سوى الإبلاغ عن انبعاثات غازات الدفيئة (GHG) المضمنة في وارداتهم (الانبعاثات المباشرة وغير المباشرة)، من دون الحاجة إلى شراء الشهادات وتسليمها، وستغطى الانبعاثات غير المباشرة في النطاق بعد الفترة الانتقالية لبعض القطاعات مثل الأسمنت والأسمدة على أسس منهجية محددة موضحة في اللائحة التنفيذية المنشورة في الـ 17 من أغسطس (آب) 2023، والإرشادات المصاحبة لها.

وتوفر اللائحة التنفيذية الخاصة بمتطلبات ومنهجية إعداد التقارير بعض المرونة عندما يتعلق الأمر بالقيم المستخدمة لحساب الانبعاثات المدمجة على الواردات خلال المرحلة الانتقالية.

وحتى نهاية العام الحالي سيكون أمام الشركات خيار إعداد التقارير بثلاثة طرق، أولاً إعداد التقارير الكاملة وفقاً للمنهجية الجديدة (طريقة الاتحاد الأوروبي)، وثانياً إعداد التقارير على أساس طريقة مماثلة (ثلاثة خيارات)، وثالثاً إعداد التقارير بناء على القيم المرجعية الافتراضية فقط حتى يوليو (تموز) 2024، بينما اعتباراً من مطلع يناير (كانون الثاني) 2025 ستقبل طريقة الاتحاد الأوروبي فقط، إذ لا يمكن استخدام التقديرات بعد هذا التاريخ إلا للسلع المعقدة إذا كانت هذه التقديرات تمثل أقل من 20 في المئة من إجمال الانبعاثات المدمجة.

ونشرت المفوضية القيم الافتراضية في الـ 22 من ديسمبر (كانون الأول) 2023، وطورت أدوات مخصصة لتكنولوجيا المعلومات لمساعدة المستوردين في إجراء هذه الحسابات والإبلاغ عنها، إضافة إلى إرشادات متعمقة ومواد تدريبية وبرامج تعليمية لدعم الشركات خلال هذه المرحلة الانتقالية.

توقعات أسعار النفط لمدة 3 أشهر.. وأنسب سعر للسعودية وأوبك+

الطاقة

تواصل توقعات أسعار النفط جذب انتباه المراقبين في السوق، نظرًا إلى الظروف الجيوسياسية والاقتصادية التي تلقي بظلالها على توقعات المحللين.

وحسب الرصد اليومي لمنصة الطاقة (مقرها واشنطن)، فقد استهلت أسعار النفط بداية عام 2024 عند نطاق يتراوح بين 75 و78 دولارًا، ثم ارتفعت في المدّة الأخيرة إلى 80-87 دولارًا، وفي 19 مارس/آذار 2024، تجاوز خام برنت حاجز الـ87 دولارًا للمرة الأولى منذ بداية العام، استمرارًا لحصد المكاسب

فيما رفعت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها لنمو الطلب على النفط خلال عام 2024 إلى 1.3 مليون برميل يوميًا، مقابل 2.3 مليون برميل يوميًا في 2023.

من جانبها، استطلعت منصة الطاقة المتخصصة آراء نخبة من الخبراء حول توقعاتهم لأسعار النفط في الربع الثاني من عام 2024، ومدى إمكان ارتفاعها إلى 90 دولارًا.

توقعات أسعار النفط في الربع الثاني 2024

توقع المستشار والخبير بمجال الطاقة في سلطنة عمان، مدير عام التسويق بوزارة الطاقة والمعادن العمانية -سابقًا- علي بن عبدالله الريامي، استمرار أسعار النفط عند النطاق الحالي بين 81 و85 دولارًا، نظرًا إلى ظروف المنطقة الجيوسياسية والاقتصادية في شرق آسيا، خاصةً في الصين.

وقال الريامي -في تصريحات خاصة لمنصة الطاقة المتخصصة- إن هذا السعر هو الأفضل حتى الربع الثالث أو الرابع من العام، لأن الظروف غير مستقرة وغير مشجعة على ارتفاع أسعار النفط، مؤكدًا أنه لا يوجد مبرر لارتفاع الأسعار إلى 90 دولارًا. وأشار الريامي إلى أن تقرير إدارة معلومات الطاقة الأميركية الذي يتحدث عن سعر 87 دولارًا في المتوسط بنهاية العام «متفائل جدًا»، إلا إذا حدثت تطورات في المنطقة فيما يتعلق بالظروف الجيوسياسية.

ومن جانبه، قال كبير مستشاري السياسة الخارجية والجغرافيا السياسية للطاقة أومود شوكري، إن توقعات أسعار النفط تشير إلى نطاق يتراوح بين 78 و85 دولارًا، مع تأثر التعديلات بالإنتاج العالمي والظروف الاقتصادية والطلب.

وقال شوكري -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة-: «باختصار، في حين أن الزيادة متوقعة، يشير الإجماع إلى أن الأسعار قد لا تصل إلى 90 دولارًا للبرميل».

وأشار رئيس شركة رابيدان إنرجي الأميركية بوب مكنالي، إلى أن أسعار النفط الخام بصورة عامة ستظل في النطاق الحالي حتى نهاية العام الجاري (2024).

إلا أنه رأى أن المخاطر الاتجاهية لأسعار النفط (الناجمة عن الحركة في أسعار الأسهم والفائدة) في وقت لاحق من العام، تُعد أعلى بسبب مخاطر الاضطرابات الجيوسياسية.

في سياقٍ متصل، صرّح محلل أسواق النفط بالشرق الأوسط في منصة آرغوس ميديا المتخصصة في الطاقة، نادر إبتيّم، بأنه من المتوقع أن تظل أسعار النفط في نطاقها الحالي خلال الربع الثاني من 2024.

وقال: «ما نزال نرى بعض الضعف في جانب الطلب، ليس فقط من الصين، ولكن أيضًا من اقتصادات حوض المحيط الأطلسي مثل الولايات المتحدة، وفي أوروبا».

وأضاف -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة-: «لذلك، نعتقد أن استمرار التخفيضات من قبل أوبك+ عند المستويات الحالية أمر ضروري».

ويرى الخبير الإستراتيجي في مجال الطاقة شعيب بوطمين، أن تمديد الخفض الطوعي الذي أقره تحالف أوبك+ مؤخرًا حتى نهاية الربع الثاني من 2024، والبالغ نحو 2.2 مليون برميل يوميًا، سيسهم في استقرار أسعار النفط -ولو نسبيًا- في الأسابيع المقبلة.

وأكد أنه ليس العامل الوحيد المؤثر في سوق النفط العالمية، إذ هناك بعض التأثيرات الجيوسياسية والسياسية والأزمة الاقتصادية العالمية التي تؤدي دورًا مهمًا في تحديد ملامح السوق. وقال: «بناءً على هذه المعطيات، أرى من الصعب أن يبلغ سعر خام برنت 90 دولارًا في الربع الثاني من 2024». كما توقعت مؤسّسة مركز «فاندا إنسايتس»، المعني بأسواق الطاقة فاندانا هاري، أن يظل خام برنت في نطاق 75-80 دولارًا في الربع الثاني من عام 2024، مؤكدة أن المعنويات الاقتصادية ستظل ذات تأثير كبير في أسعار النفط. وقالت إنه على الرغم من وجود بعض الثقة في السوق الآن فيما يتعلق بـ«الهبوط الناعم» في أميركا (تباطؤ التوسع الاقتصادي دون أن يؤدي إلى ركود)، «ستستمر نوبات الشك والقلق»، على الأقل حتى يبدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي في خفض أسعار الفائدة، ويصبح تيسير السياسة النقدية أكثر وضوحًا.

وأضافت أنه ما يزال من غير الممكن التنبؤ باتجاه الحرب في قطاع غزة، وقد يؤدي اندلاع حرب إقليمية إلى تعطيل الإمدادات من الشرق الأوسط، ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط نحو 90 دولارًا، «لكن مثل هذا التصعيد ليس وجهة نظري الأساسية»، وفق ما أكدته هاري في تصريحاتها إلى منصة الطاقة المتخصصة.

مستوى الـ90 دولارًا مطروح.. ولكن!

في سياقٍ متصل، توقع محلل السلع في بنك يو بي إس السويسري، جيوفاني ستانوفو، أن يصل سعر خام برنت إلى 86 دولارًا للبرميل في منتصف عام 2024، مدعومًا بنقص المعروض في سوق النفط.

وحول توقعات أسعار النفط، ترى رئيسة شركة «إي إس إيه آي إنرجي» لتحليل سوق الطاقة، سارة إيمرسون، أنه من المرجح أن ترتفع الأسعار مع انتهاء أعمال صيانة المصافي، وارتفاع الطلب على النفط الخام موسميًا.

وشددت -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة- على أن مدى ارتفاعها سيعتمد على مدى تنفيذ أوبك+ لقيود الإنتاج خلال الربع الثاني من العام.

وشاركها الرأي رئيس تحرير منصة «بتروليوم إيكونوميست» بول هيكن، إذ صرح بأنه من المرجح أن ترتفع أسعار النفط في الأشهر المقبلة، نظرًا إلى تخفيضات إنتاج أوبك+.

ولكنه أشار إلى أنه لا يُمكن استبعاد مستوى 90 دولارًا للبرميل، رغم أنه يبدو أن هناك رغبة قليلة في دفع النفط إلى الارتفاع الكبير، بالنظر إلى أساسيات العرض والطلب على النفط، وأن أي تحول كبير في الأسعار سيؤدي على الأرجح إلى بدء أوبك+ التراجع عن التخفيضات، عندما يجتمع المنتجون في بداية يونيو/حزيران 2024.

وقال هيكن -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة-: «نحن حاليًا في وضع جيد بالنسبة إلى النفط بالأسعار الحالية، فالمستهلكون لا يشتكون، ويبدو المنتجون مرتاحين».

وتابع: «حتى إن بعض اللاعبين في السوق قد يقولون إن الأسعار مملة.. وهذا دليل على الاستقرار الذي جلبه تحالف أوبك+ إلى السوق، على الرغم من عدم اليقين الجيوسياسي والاقتصادي».

ومن جانبه، أشار الخبير في شؤون الطاقة والشرق الأوسط سيريل وودرشوفن، إلى أن تصريحات قادة أوبك+ تُشير إلى أنه يبدو أن معظمهم يتوقعون أن يكون نطاق السعر نحو 80 دولارًا للبرميل.

وتوقع وودرشوفن ارتفاع الأسعار، إذا لم يضرب الركود الأسواق الكبرى، وهو ما لا يلوح في الأفق بعد، واستمر الطلب كما يظهر حاليًا.

ورأى أن الأسعار الحالية منخفضة للغاية، بالنظر إلى الضغوط الجيوسياسية والجغرافية الاقتصادية أو عدم الاستقرار، مشيرًا إلى أن الأسعار ستكون -في الوضع الطبيعي- أعلى بمقدار 10 دولارات للبرميل عما هو عليه الحال الآن.

وقال: «دون مخاوف الركود، أو الأزمة المالية الصينية، فإن مستويات الأسعار عند 90 دولارًا للبرميل لن تشكّل مشكلة كبيرة»، وفق تصريحاته إلى منصة الطاقة المتخصصة.

هل السعر الحالي مناسب لـ«أوبك+»؟

بشأن ما إذا كانت أسعار النفط الحالية مناسبة للسعودية ودول أوبك+، ترى مؤسّسة مركز «فاندا إنسايتس»، المعني بأسواق الطاقة فاندانا هاري، أن سعر النفط الخام المثالي هو الأعلى بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية.

وقالت: «قد تكون المستويات الحالية مقبولة بالنسبة إلى المملكة، وهو ما يعني أيضًا بالنسبة إلى أعضاء أوبك+ الآخرين»، في تصريحاتها إلى منصة الطاقة المتخصصة.

وتابعت: «لكن ليس لدى السعودية ولا الأعضاء الآخرين خيار حقيقي.. فمن الصعب أن نتصور أن الأعضاء الحاليين يشاركون في تخفيضات طوعية من شأنها أن تقلص الإنتاج بصورة أكبر.. وأشك في أن أيًا من الأعضاء المتبقين لديه الرغبة في المشاركة بتخفيضات».

وأكد كبير مستشاري السياسة الخارجية والجغرافيا السياسية للطاقة أومود شوكري، أن النطاق السعري الذي يتراوح بين 80 و85 دولارًا للبرميل يُعد أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية ودول أوبك+.

وأشار إلى أن سعر التعادل (النقطة التي تتساوى عندها التكلفة مع الإيرادات) في السعودية، الذي يقدره صندوق النقد الدولي بنحو 86 دولارًا للبرميل، يؤكد الحاجة إلى الحفاظ على الأسعار عند هذا المستوى أو أعلى منه لتحقيق أهداف الإنفاق المخطط لها.

وقال -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة-: «يتجلى دور السعودية في أوبك+ من خلال تخفيضات الإنتاج، ما أدى إلى استقرار أسعار النفط في نطاق 80 إلى 85 دولارًا للنصف الأول من العام». وشاركه الرأي محلل أسواق النفط بالشرق الأوسط في منصة آرغوس ميديا المتخصصة في الطاقة، نادر إيتيّم، الذي أكد أن الأسعار الحالية بين 80 و85 دولارًا مناسبة إلى حد كبير للمملكة العربية السعودية والعديد من دول أوبك+ الأخرى.

وأضاف أنه من الطبيعي أن يحرص البعض على رفع الأسعار، لكن دول أوبك لم تفضل تاريخيًا أوقاتًا طويلة من الأسعار المرتفعة، لأنها تدرك أن ذلك لن يؤدي إلا إلى تقليل الطلب على نفطها، ويضرها على المدى الطويل.

كما قال رئيس شركة رابيدان إنرجي الأميركية بوب مكنالي، إن السعودية ودول أوبك+ مرتاحون عمومًا للأسعار عند المستويات الحالية، مشددًا على أنهم لا يستهدفون الأسعار على أساس سنوي، وإنما يهدفون إلى منع التقلبات الكبيرة في المخزونات.

من جانبه، أشار المستشار والخبير بمجال الطاقة في سلطنة عمان، مدير عام التسويق بوزارة الطاقة والمعادن العمانية -سابقًا- علي بن عبدالله الريامي، إلى أن الدول تختلف في وضع موازناتها، خاصةً اعتمادها على النفط بصفته مصدرًا أساسيًا للدخل الوطني.

وقال الريامي -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة-: «إذا أخذنا السعودية مثالًا، فلا يكفي الـ83-85 دولارًا لتغطية العجز في الموازنة، ولكنه مناسب للظروف الحالية، وكلما ارتفع السعر أكثر كان ذلك مفيدًا للمملكة».

وتابع: «لكن بالنسبة إلى الإمارات أو سلطنة عمان، سعر 81-83 دولارًا في المتوسط يُمكن أن يكون مناسبًا جدًا».

ويرى الخبير الإستراتيجي في مجال الطاقة شعيب بوطمين، أن سعر 77 إلى 80 دولارًا قد يكون السعر الأنسب للمنتجين وحتى المستهلكين، ولكن تخطي سعر 85 دولارًا للبرميل سيشجع الإنتاج خارج منظمة أوبك «وسينقلب السحر على الساحر»، في حين أن أسعار تحت 75 دولارًا لا تخدم كثيرًا أوبك+ اقتصاديًا، لأنها لا تخدم معادلة السعر مع الكمية مقارنةً بما تخفض يوميًا.

وأوضح -في تصريحاته إلى منصة الطاقة المتخصصة- أن المشكلة المطروحة الآن هي أن دول أوبك+ تخفض الآن نحو 5.8 مليون برميل يوميًا، وعلى الرغم من استمرارية حربين في أوكرانيا وفلسطين المحتلة، فإن الأسعار تبلغ 83 دولارًا تقريبًا، أي أن التحالف يخسر بعضًا من حصته السوقية لصالح بعض المنتجين من الخارج.

ورأى الخبير في شؤون الطاقة والشرق الأوسط سيريل وودرشوفن، أنه حتى الآن لا تشكّل الأسعار مشكلة بالنسبة إلى الزعيمين الحقيقيين في أوبك، السعودية والإمارات، مشيرًا إلى أن الأسواق المالية العالمية ما تزال مفتوحة للغاية للاستثمار داخل السعودية والإمارات وغيرهما. وبالنسبة إلى الأطراف الأخرى في أوبك، مثل العراق وإيران ونيجيريا، فإن الوضع أكثر إلحاحًا، لكنها جميعها غير قادرة فعليًا على زيادة الإنتاج بصورة كبيرة أو الوصول إلى الأسواق، وفق تصريحات وودرشوفن لمنصة الطاقة المتخصصة.

وتابع: «أما روسيا فهي قصة أخرى، فما دامت العقوبات قائمة، فإن البلاد لم تتعرض لضربة شديدة بعد.. مستويات الأسعار الحالية جذابة للغاية، ما دام المستهلكون الآسيويون يأخذون كل شيء».

ومع ذلك، أكد أنه إذا تغيرت هذه العوامل، أو استمر تعرض عمليات التنقيب والإنتاج والتكرير في روسيا لضربات أوكرانيا والعقوبات، فستكون هناك ضغوط متزايدة لرفع الأسعار.

احتياطي النفط الإستراتيجي الهندي.. أدنوك معفاة من قيود التصدير

الطاقة

أصبح بإمكان شركة بترول أبوظبي الوطنية أدنوك (Adnoc) تصدير مخزونها من احتياطي النفط الإستراتيجي الهندي، بعد أن حصلت على إعفاء من الحكومة.

ووفق ما اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة، سمحت نيودلهي لـ أدنوك بتصدير النفط الخام الذي تخزّنه في مخازن إستراتيجية تحت الأرض في مانغالور لمنح مرونة تشغيلية للشركة الأجنبية.

في الوقت الحاضر، لا يُسمح بتصدير النفط، وهو المادة الخام لإنتاج الوقود مثل البنزين والديزل، إلّا من خلال شركة إنديان أويل (IOC) المملوكة للدولة.

تصدير احتياطي النفط الإستراتيجي الهندي
قالت وزارة التجارة والصناعة، إن شرط التصدير المسموح به فقط من خلال شركة إنديان أويل سيستمر، لكن شركة أدنوك ماركتينغ إنترناشيونال إنديا (AMI) معفاة من شروط المؤسسات التجارية الحكومية.

وأضافت -في أمر صادر يوم السبت (23 مارس/آذار 2024)- أنه يُسمح لـ أدنوك «بإعادة تصدير النفط الخام من مخزونها التجاري في احتياطي النفط الإستراتيجي في مانغالور، على نفقتها الخاصة».

قامت شركة الاحتياطيات النفطية الإستراتيجية الهندية المحدودة (ISPRL) بتأجير نصف السعة التخزينية البالغة 1.5 مليون طن (10.65 مليون برميل) في مانغالور لشركة أدنوك منذ عام 2018، واحتفظت الشركة الهندية بالسعة المتبقية.

وكانت الفكرة وراء تأجير موقع تخزين النفط لشركات أجنبية هي أنه يمكنها تخزين النفط لبيعه لمصافي التكرير المحلية، ولكن في حالة الطوارئ، كان للهند الحق الأول في استعمال النفط.

وكانت أدنوك قد طلبت الإذن بتصدير نفطها من الموقع في الحالات التي لم تتمكن فيها من العثور على مشترين في مصافي التكرير الهندية، بحسب ما نقلته صحيفة «إيكونوميك تايمز» (Economic Times).
وبعد الإخطار، أصبح بإمكان أدنوك الآن تصدير النفط المخزن في موقع مانغالور.

مواقع احتياطي النفط الإستراتيجي الهندي

تستورد الهند أكثر من 85% من احتياجاتها النفطية، وأقامت مخازن إستراتيجية في 3 مواقع لتخزين ما يصل إلى 5.33 مليون طن (37.8 مليون برميل) من النفط، من أجل تأمين نفسها ضد أيّ انقطاع في الإمدادات.

يُمكن للتخزين في فيساخاباتنام بسعة 1.33 مليون طن (9.44 مليون برميل) في ولاية أندرا براديش، ومانغالور بسعة 1.5 مليون طن (10.65 مليون برميل)، وبادور بسعة 2.5 مليون طن (17.75 مليون برميل) في ولاية كارناتاكا، تلبية نحو 9 أيام من الطلب الوطني.

وقررت حكومة الهند تأجير المساحة الموجودة في الكهوف الصخرية تحت الأرض، والتي تُعدّ الوسيلة الأكثر أمانًا لتخزين المواد الهيدروكربونية، لشركات محلية ودولية لتخزين النفط، والتي خططت في وقت سابق لملئها جزءًا من احتياطيها النفطي الإستراتيجي.

وفي ميزانية 2023-2024، أعلنت الحكومة الهندية عن خطة لشراء النفط الخام بقيمة 50 مليار روبية (600 مليون دولار) للكهوف في مدينتي مانغالور وفيساكاباتنام الجنوبيتين، ولكن مع الأخذ في الحسبان الاتجاهات الناشئة في أسواق النفط العالمية. وقالت وزارة المالية، في يناير/كانون الثاني 2024، إن نيودلهي أرجأت خطة ملء أجزاء من احتياطي النفطي الإستراتيجي الهندي، وفق ما اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة، نقلًا عن منصة «فيرست بوست» (First Post).

تأجير احتياطي النفط الإستراتيجي الهندي

تستعد شركة الاحتياطيات النفطية الإستراتيجية الهندية المحدودة لتأجير كهف تخزين بسعة 0.75 مليون طن (5.3 مليون برميل) في مانغالور، ما يجذب اهتمام الشركات الأجنبية، بما في ذلك الكويت، وفق المعلومات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة، نقلًا عن صحيفة «إيكونوميك تايمز» (Economic Times).

يُعدّ هذا التطوير جزءًا من التحرك الإستراتيجي للشركة الهندية لتأجير احتياطي النفط الإستراتيجي في مانغالور بالكامل، والذي يضم كهفين بسعة 0.75 مليون طن (5.3 مليون برميل) لكل منهما. واستأجرت شركة أدنوك الإماراتية نصف سعة التخزين البالغة 2.5 مليون طن (17.75 مليون برميل) في بادور، ونصف سعة التخزين البالغة 1.5 مليون طن (10.65 مليون برميل) في مانغالور. وفي فبراير/شباط 2024، وقّعت شركة الاحتياطيات النفطية الإستراتيجية الهندية اتفاقية مع شركة هندوستان بتروليوم لاستئجار 300 ألف طن متري من مساحة التخزين لمدة 3 سنوات في احتياطي النفط الإستراتيجي في فيساخاباتنام بجنوب الهند.

ويمتلئ نصف احتياطي النفط الإستراتيجي في فيساخاباتنام بالنفط العراقي، وهناك مجال لتأجير المساحة المتبقية البالغة 200 ألف طن.

اتفاقية بين «قطر للطاقة» و«ناقلات» لتأجير وتشغيل 25 ناقلة غاز مسال الشرق الأوسط

من الحجم التقليدي كجزء من برنامج «قطر للطاقة» لتوسيع أسطولها من ناقلات الغاز الطبيعي المسال.

ونقل بيان مشترك عن وزير الدولة لشؤون الطاقة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لـ«قطر للطاقة»، سعد بن شريدة الكعبي قوله: «تأتي هذه الاتفاقية لتؤكد ثقتنا الراسخة في (ناقلات) - هذه الشركة القطرية الرائدة في مجال شحن الغاز الطبيعي المسال. وهذا هو دليل على قدرات شركة (ناقلات) ذات المستوى العالي، وكذلك على المساهمات الكبيرة التي تقدمها الشركات القطرية المدرجة دعما للاقتصاد الوطني لبلادنا».

ولم يذكر البيان الذي نشرته البورصة القطرية قيمة الاتفاقية.

وقال الرئيس التنفيذي لـ(ناقلات) عبد الله بن فضاله السليطي: «نطمح من خلالها (الاتفاقية) إلى تقديم قيمة مضافة في سوق نقل الغاز الطبيعي المسال كأحد الشركاء الفاعلين في تلبية متطلبات مشاريع توسعة حقل الشمال لإنتاج الغاز الطبيعي المسال. نحن ملتزمون تماما بتبني أحدث التقنيات والخبرات لضمان نقل أكثر أمانا وكفاءة وموثوقية للغاز الطبيعي المسال من قطر إلى العالم».

وكانت «قطر للطاقة» أعلنت الشهر الماضي عن اختيار (ناقلات) لتكون المالك والمشغل لهذه السفن بموجب عقود طويلة الأجل، بحسب البيان.

وستكون ناقلات الغاز الطبيعي المسال، التي تبلغ سعة كل منها 174 ألف متر مكعب، مملوكة بالكامل لشركة (ناقلات) وسيجري تأجيرها لشركات تابعة لـ«قطر للطاقة».

استئناف خط أنابيب النفط بين العراق وتركيا لا يزال بعيداً

الشرق الأوسط

بعد مرور عام على إغلاق خط أنابيب النفط بين العراق وتركيا، فإن القناة التي كانت تنقل في السابق نحو 0.5 في المائة من إمدادات النفط العالمية لا تزال عالقة في طي النسيان؛ حيث تعرقل العقبات القانونية والمالية استئناف التدفقات، وفق ما ذكرت 3 مصادر لـ«رويترز».

ويتدفق نحو 450 ألف برميل يومياً من النفط الخام عبر طريق تصدير النفط شمال العراق عبر تركيا، وهو خط ممتد من حقول مدينة كركوك إلى ميناء جيهان التركي. وأدى إغلاقه إلى خسارة ما يقرب من 11 مليار دولار إلى 12 مليار دولار للعراق، وفقاً لتقديرات اتحاد صناعة النفط في كردستان (أبيكور).

وقال أحد المصادر المطلعة على الأمر لـ«رويترز»، إنه لا تتم مناقشة استئناف العمل في الوقت الحالي.

في 25 مارس (آذار) من العام الماضي، أوقفت أنقرة التدفقات بعد أن وجد حكم تحكيم أنها انتهكت أحكام معاهدة 1973 من خلال تسهيل صادرات النفط من منطقة كردستان شبه المستقلة، دون موافقة الحكومة الفيدرالية العراقية في بغداد.

وأمرت المحكمة أنقرة بدفع تعويضات بقيمة 1.5 مليار دولار لبغداد عن الصادرات غير المصرح بها بين عامي 2014 و2018. وتغطي قضية تحكيم ثانية جارية الفترة من عام 2018 فصاعداً. وقال مصدران مطلعان على الدعاوى القضائية، إن الدولتين لا تزالان متورطتين في صراع قانوني طويل الأمد.

وفي الوقت نفسه، يدين العراق لتركيا بالحد الأدنى من المدفوعات، ما دام خط الأنابيب يعمل من الناحية الفنية -والذي تقدره شركة «وود ماكنزي» الاستشارية بنحو 25 مليون دولار شهرياً- كجزء من المعاهدة، مما يوفر من الناحية النظرية حافزاً لاستئناف التدفقات.

لكن مصدرين قالا لـ«رويترز» إنه مع تعميق العراق لتخفيضات صادراته النفطية في إطار مهمة «أوبك بلس» لدعم أسعار النفط، فإن استئناف التدفقات الشمالية ليس على جدول الأعمال.

المشهد السياسي

وتشكل العوامل الجيوسياسية أيضاً حجر عثرة. وتوترت العلاقات بين الحكومة العراقية والأكراد في الآونة الأخيرة، وهي سمة من سمات المشهد السياسي العراقي منذ إطاحة صدام حسين، في الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام 2003.

وقال مايكل نايتس، الخبير في شؤون العراق في معهد واشنطن للأبحاث، إن الولايات المتحدة التي ستستفيد من إعادة تشغيل خط الأنابيب، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار النفط، قامت أيضاً بعدد من المحاولات للتوسط في صفقة.

وأضاف أنه مع احتدام الحرب في أوكرانيا وغزة، فإن الحكومة الأميركية تعاني من ضيق الوقت: «لقد حاولوا حل هذه المشكلة نحو 5 أو 6 مرات. وقد سئموا منها».

ومن الأمور الرئيسية أيضاً في أي صفقة، استئناف عمل شركات النفط العالمية العاملة في إقليم كردستان، والتي اضطرت إلى وقف الصادرات نتيجة لإغلاق خط الأنابيب. وبدلاً من ذلك، لا يمكنهم بيع النفط محلياً في كردستان إلا بخصم كبير.

ومع وجود أكثر من مليار دولار مستحقة بشكل جماعي من المدفوعات المتأخرة للنفط الذي تم تسليمه بين أكتوبر (تشرين الأول) 2022 ومارس 2023، وفقاً لاتحاد صناعة النفط في كردستان، تواصل المجموعة الضغط للحصول على تعويضات بما يتماشى مع عقودها.

وقالت المجموعة إن الشركات خسرت مجتمعة أيضاً أكثر من 1.5 مليار دولار من الإيرادات المباشرة منذ الإغلاق.

أسعار النفط تخفض أرباح «سينوبك» الصينية 13 % في 2023

الشرق الأوسط

انخفضت الأرباح السنوية لشركة الصين للبترول والبتروكيميائيات (سينوبك) بنسبة 13 في المائة في عام 2023، متأثرة بتراجع أسعار النفط والغاز على الرغم من الحصول على دعم من تعافي الطلب على الوقود.

وأعلنت أكبر شركة لمعالجة الوقود في الصين، عن صافي دخل قدره 58.3 مليار يوان (8 مليارات دولار) للعام الماضي، حسبما ذكرت في إشعار إلى بورصة شنغهاي، وذلك بالمقارنة مع 66.2 مليار يوان في عام 2022، وفق ما ذكرت «بلومبرغ».

وانخفضت أسعار النفط العالمية بنسبة 17 في المائة في عام 2023 مقارنة بالعام السابق، مما أدى إلى انخفاض قيمة إنتاج الحفر لشركة «سينوبك» ولكنه خفض أيضاً تكاليف النفط الخام.

وقالت «سينوبك» في بيان نقلته وكالة «رويترز»، إن الشركة واجهت «بيئة تشغيل معقدة ومنافسة شديدة» العام الماضي.

وكثفت شركات التكرير الصينية إنتاج الوقود العام الماضي لتلبية المتحمسين للسفر بعد رفع القيود المفروضة بسبب فيروس كورونا. إذ زادت حركة السفر الجوي وتزايد عدد من يقودون سياراتهم في الصين.

ومع ذلك، كان على الشركة أن تواجه انتعاشاً اقتصادياً فاتراً أدى إلى وفرة في بعض المواد الكيميائية مثل الإيثيلين.

كما عززت الزيادة في نشاط التكرير واردات الصين من النفط إلى مستوى قياسي. واستفادت مصافي التكرير في البلاد بشكل خاص من النفط الخام الروسي الرخيص الذي امتنعت عنه العديد من الدول بعد الحرب الروسية على أوكرانيا.

وارتفع استهلاك المصافي من النفط 6.3 في المائة العام الماضي إلى مستوى قياسي بلغ 257.52 مليون طن، أو نحو 5.15 مليون برميل يومياً. وتتوقع الشركة ارتفاع الاستهلاك إلى 260 مليون طن هذا العام.

وارتفعت مبيعات شركة النفط والغاز الحكومية الكبرى من البنزين 14.3 في المائة والديزل 6.4 في المائة. وارتفعت مبيعات وقود الطائرات 49.5 في المائة.

وتخطط «سينوبك» لإنفاق رأسمالي قدره 173 مليار يوان هذا العام لتغطية الاستثمارات الرئيسية مثل الاستكشاف والتطوير، انخفاضاً من 176.8 مليار يوان في العام الماضي.

شكراً